

مائدة مستديرة

الجامعة والمجتمع

أشغال المائدة المستديرة التي نظمتها «المدسة المغربية»

يوم 16 أكتوبر 2009 بالرباط

المشاركون

رحمة بورقية، أحمد بوكوس، مصطفى بن الشيخ، عبد العالي بنعمور، أحمد بوحسن، محمد الصغير جنجار، إدريس خروز، محمد الدكالي، محمد العيادي، أمينة عوشار، سلمى المعدني، نور الدين مؤدب، محمد ملوك.

قبل انطلاق المناقشة، قدمت ثلاثة عروض¹ باللغة الفرنسية، هي :

الدينامية الداخلية للجامعة المغربية في علاقتها بالمجتمع

عبد العالي بنعمور

الجامعة ومحيطها

إدريس خروز

الجامعة وإنتاج المعرفة في مواجهة منافسة الأنساق الجامعية الدولية

نور الدين مؤدب

1 حررت العروض باللغة الفرنسية، وهي مدرجة في الشق الفرنسي من هذا العدد.

تقديم

محمد الصغير جنجار
مدير التحرير

اسمحوا لي في البداية أن أعبر باسم هيئة تحرير مجلة «المدرسة المغربية» عن شكرنا العميق لكل السيدات والسادة الأساتذة الذين لبوا الدعوة للمشاركة في هذا النقاش حول «الجامعة والمجتمع»، الذي سيكون موضوع ملف الإصدار الثاني من المجلة. وقد ارتأينا، على أساس التقليد الذي جرت به العادة، أن نخصص مائدة مستديرة لموضوع كل عدد. وأشكر السادة الأساتذة الذين قبلوا إعداد أوراق كأرضية للنقاش في المحاور الثلاثة التي اختارتها هيئة التحرير، ويتعلق الأمر بالأستاذ عبد العالي بنعمور الذي سيحدثنا عن «الدينامية الداخلية للجامعة في علاقتها بالمجتمع»، والسيد ادريس خروز الذي خصص ورقته «للجامعة في تفاعلها مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي»، والأستاذ نور الدين مؤدب الذي ستنصب ورقته على موضوع «الجامعة والمناخ الدولي وتحديات مجتمع المعرفة». شكرا أيضا للأستاذة رحمة بورقية، عضو هيئة التحرير، التي قبلت مشكورة تسيير هذه الجلسة.

رحمة بورقية

مسيرة الجلسة

شكرا، أرحب بدوري بالحضور الكريم. كما تعلمون، فإن موضوع الجامعة يمكن أن يستدعي دراسات وكتابات متعددة، بجوانب متعددة ومن زوايا مختلفة. كما يمكن له أن يكون مشروع برنامج عمل للتفكير وللدراسة، لكن ارتأينا في هذا العدد الثاني من المجلة أن نقتصر على تدارس بعض القضايا الكبرى للجامعة.

من المداخل التي اعتبرناها أساسية لمقاربة الموضوع، هناك ثلاثة مداخل، على أساس أن تخصص فيما بعد أعداد قادمة تنكب على قضايا أخرى تهتم الجامعة المغربية :

المدخل الأول يتعلق بالجامعة بوصفها مؤسسة لها دينامية داخلية وتاريخ خاص يرتبط بها. بالطبع، سينصب تفكيرنا حول الجامعة المغربية أساسا؛ إذن في هذا التاريخ، ما هي المحطات الأساسية التي اجتازتها الجامعة المغربية؟ ما هي مكوناتها الداخلية؟ وكيف تتفاعل هذه المكونات؟ يمكن أن نعتبر الجامعة كذلك، كما يقال، تجمعا للموارد البشرية (الطلبة، الأساتذة، الإداريين)، كيف تتفاعل هذه المكونات فيما بينها؟ هل لهذه المكونات مشروع مشترك؟ كيف تتكون هذه المكونات حول المشروع المشترك للجامعة؟ ما هو الدور الذي يسند للجامعة، وإذا كان لها مشروع، فما هي انتظارات المجتمع بالنسبة لهذا المشروع؟ إذن، بصيغة أخرى، يمكن أن نقول إن الجامعة هي مجتمع مصغر، فما هي الدينامية التي تخترق هذا المجتمع المصغر؟ هذا هو المدخل الأول الذي ستنصب عليه مداخلة الأستاذ بنعمور.

المدخل الثاني يتعلق بالمحيط المباشر للجامعة، هذا المحيط له انتظارات متميزة (انتظارات المجتمع، انتظارات الأسر، انتظارات سوق الشغل...)، فكيف تتفاعل الجامعة مع هذه الانتظارات في محيطها؟ هل الجامعة تلعب دور قطب إشعاعي في هذا المحيط؟ الجامعة لها أيضا علاقة بالمناخ الإيديولوجي العام، فكيف تتفاعل مع هذا المناخ الإيديولوجي؟ حول هذه التساؤلات، سوف تنصب مداخلة الأستاذ إدريس خروز.

المدخل الثالث يهتم الجامعة والعلاقة مع المحيط العالمي. نحن نعلم اليوم مدى حدة تنافس النظم الجامعية، ثم هناك توجهها نحو توحيد المعايير (معايير الجودة)، مسألة التقويم التي أصبحت تفرض نفسها على الجامعات. إذن كيف تتفاعل الجامعة المغربية مع هذا المحيط العالمي؟ كيف يمكن لنا أن نواجه الفوارق الموجودة بين جامعات تنتمي إلى عالم الشمال وأخرى توجد في الجنوب؟ كيف يمكن للجامعة أن تواجه التحدي المتعلق بالجمع بين الجودة والمجانبة؟ هذا المحور هو الذي ستتطرق له مداخلة الأستاذ نور الدين مؤدب.

هذه المداخل الثلاثة اعتبرناها مداخل أساسية لنبدأ التفكير في موضوع الجامعة، علما أنه من الأكيد أنها قضايا متداخلة وستثير إشكالات أخرى مرتبطة بها.

المناقشات

محمد ملوك

سوف أحاول أن أناقش بصفة عامة موضوع الجامعة وعلاقتها بمحيطها كما جاء في مداخلة الأستاذ إدريس خروز، وقد راقني نص المداخلة كثيرا لغناه وقوته وجراته أحيانا. بعد تقديم مقتضب تحدث فيه عن دور الجامعة عموما، والجامعة المغربية على وجه الخصوص، طرح الأستاذ خروز فرضيته التي بقيت حاضرة في كل فصول المداخلة، وقد ارتكزت هذه الفرضية على مفهومين مفتاحيين وهما : الدينامية والتناقض. لقد دافع المتدخل عن فرضيته بكل اقتناع وبالحدج الكافية، وبالاستناد أيضا إلى المراجع المتخصصة في هذا الميدان، وهو ما يجرنا إلى القول إن النقاش حول الجامعة ليس نقاشا مغربيا محضا، بل هو نقاش نجده في فرنسا، وفي ألمانيا، ولاسيما في جامعات ألمانيا الشرقية، حيث أنه بعد انهيار جدار برلين، وجدت جامعات ألمانيا الشرقية نفسها في نفس الوضعية، بحيث طرحت مسألتا الاستقلالية والوصاية وما يتعلق بهما من إشكاليات.

الملاحظ أيضا أن الباحث حلل الموضوع بطريقة تركيبية، مع تقديم التفاصيل حول تطور التعليم بالمغرب على العموم، والتعليم الجامعي خاصة، ذلك التطور الذي واكب التحول الذي تعرفه البلاد على جميع المستويات؛ السياسية والثقافية والإيديولوجية، مما يبين التفاعل الحاصل بين الجامعة ومحيطها.

لقد شكلت الجامعة فضاء للصدام الإيديولوجي وللجدال الفكري إلى حدود سنوات الثمانينات، وبقراءة نص المداخلة والاستماع إلى الأستاذ خروز، نحس بنوع من الحنين إلى الماضي، وهذه مسألة تستحق بعض النقاش، لأن الجامعة، بالإضافة إلى وظائفها الكلاسيكية بوصفها فضاء للمعرفة والبحث، فهي أيضا مكان للنقاش وللمواجهة الفكرية والإيديولوجية لتلك الفترة التي عاشتها الجامعة، وهنا، أعود إلى العنوان الذي خصصه الباحث لمداخلته، والذي يحيل على فكرة «الازدهار والانحطاط»؛ فهو عنوان يلخص جيدا حالة الجامعة إلى حدود سنوات

الثمانينات. نعم، كانت هناك حركية ودينامية، ولكن كانت هناك أيضا استقلالية وحرية، وهنا أريد أن أطرح السؤال على الباحث: ألم تعرف الجامعة كيف تستغل هذه الاستقلالية النسبية؟ لعل الباحث قد أجاب عن هذا السؤال بقوله «لقد كانت هناك تجاوزات، هذه التجاوزات هي التي سمحت للدولة بالتدخل». هناك سؤال ثان، وهو أنه، بالنظر إلى وضعية الجامعة في هذه الفترة الزمنية، حيث ضعف عدد المؤطرين المغاربة مقابل عدد أكبر من المؤطرين الأجانب، ألا يمكن أن يشكل غنى الموارد البشرية الوطنية عاملا حاسما في تطور دور الجامعة؟ بعبارة أخرى، هل يشكل الانفتاح على الكفاءات الأجنبية مسألة إيجابية أم سلبية؟

بعد مرحلة الثمانينات، دائما حسب المتدخل، بدأت الأزمة في ارتباط ببرنامح التقويم الهيكلي والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد. ولعل سوء التسيير الداخلي للجامعة أثر سلبا في ديناميتها الداخلية، مما أدى بالسلطات العمومية إلى التدخل من أجل إعادة توجيه الجامعة. هنا يحضرنى سؤال بارتباط مع هذا التحول: هل كانت الجامعة قادرة على السيطرة على ديناميتها الداخلية؟ وإلى أي حد تمكنت من إنتاج ديناميتها الداخلية الخاصة بها، علما أن الظروف لم تكن دائما ملائمة لذلك؟ هل كانت التجاوزات المسجلة في ما يخص الصدمات الايديولوجية مبررا كافيا لتهميش الجامعة؟

على المستوى العلمي والأكاديمي الذي يشكل بطبيعة الحال أساس وجود الجامعة نفسها، أثار الباحث مسألة هامة تتعلق بالخصائص الحاصل في الأساليب العلمية التي تراجعت بفعل مجموعة من العوامل، منها التعريب وما نتج عنه داخل الجامعة، وبالرغم من أن هذا التفسير مدعم ببعض الحجج، فإنه من الممكن دائما التساؤل هل هذه العوامل وحدها هي السبب، أم أن هناك أسبابا أخرى يمكن أن تفسر التدهور على المستويين العلمي والأكاديمي؟ أعرف أن زملائي في تخصصات العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية قد يقولون العكس، أي أنه ليس هناك أي تدهور، وقد يكون هناك تدهور نوعي نسبيا، لكن من الناحية الكمية، ليس هناك أي تراجع. إذن هذا بالنسبة للفترة الأولى من تطور الجامعة.

المرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد الثمانينات، هنا وعلى خلاف المرحلة الأولى، وهذا ما جعلني أتحدث عن مسألة الحنين إلى الماضي، فإن العنوان الذي اختاره الباحث وهو: «الفشل المعلن لتعليم منفصل عن محيطه»، هو في حد ذاته فرضية. هناك طبعا مجموعة

من المقترحات والشروط التي يطرحها الباحث لتجاوز هذا المشكل، غير أنه مع ذلك يجب الوقوف مليا عند مفهوم الاستقلالية.

التفسيرات التي أعطاهها الباحث بخصوص التغيير مثلا، وهنا أطرح سؤالاً عن مقاومة الإصلاح من جهة، وعن طبيعة ووضعية المعارف من جهة أخرى، هل هذا يكفي وحده لتفسير وضعية الجامعة المغربية؟ علماً أن الجامعة، وكما قال الباحث في عرضه، هي قبل كل شيء انعكاس لحالة المجتمع ولحيطها عامة. فما هو نصيب هذه المقولة من الصحة؟ عندما نحاول أن نرى نموذجاً، هنا نتحدث عن الثقافة، الجامعة هي ثقافة، عندما نحاول أن نقارب النموذج الأنكلوسكسوني الذي ما فتئ ينتشر عبر العالم عن طريق العولة، فإنه لا يجب أن يغيب عن بالنا أن هذا النظام هو نتيجة لتطور دام على الأقل قرنين من الزمن، وهنا لا أتحدث فقط عن الجامعات التقليدية مثل كامبردج وغيرها، ولكن أتحدث عن كل الجامعات الأنكلوسكسونية. هل يمكن تصور جامعة في سياق ما وفي مجتمع ما وفي إطار ثقافة معينة في وقت قصير؟ لتتذكر ردود أفعال مجموعة من المثقفين ضد جامعة الأخوين في التسعينات، حين قالوا إنها جسم غريب وإنه سيتم رفضها. هل نفعنا شيئاً من أجل تأسيس ثقافة الجامعة الأنكلوسكسونية بهذا المنظر وبهذه الاستراتيجية، علماً أنها أصبحت الآن جامعة عالمية؟ هل نفعنا شيئاً من أجل حل هذا المشكل؟ هنا أتفق مع الباحث فيما قاله عن كون الإصلاح لم يتم إعداده ولا تنفيذه بشكل جيد.

أحمد بوكوس

في إطار مناقشة الأوراق التي عرضت علينا، أود إبداء مجموعة من الملاحظات :

الملاحظة الأولى هي أنني أعتقد أن العلوم الإنسانية لا يمكن لها أن تحتكر التفكير حول أزمة الجامعة بالمغرب.

ملاحظة ثانية تبدو لي هامة : تحدث الأستاذ ملوك عن الحنين ؛ بالفعل، من المهم أن نقوم بهذا الرجوع إلى الوراء لقياس ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه، لكن السؤال الذي يطرح

نفسه هو : هل نتوفر على تشخيص تقني علمي حول الوضعية الحالية للجامعة المغربية ؟ ما هي حقيقة الجامعة المغربية ؟ أعتقد أنه يتعين القيام بتشخيص موضوعي ودقيق.

الملاحظة الثالثة ترتبط بضرورة مراجعة البرامج ؛ فبالرجوع مثلا إلى برامج كلية الآداب، نجد أن هناك برامج تعود إلى سنة 1970، وهنا أضرب مثلا بمادة اللسانيات التي تدخل في مجال تخصصي. في كثير من الحالات، يتحول الأساتذة إلى مدرسين لتاريخ هذه المادة أو تلك. يقتضي الفحص النقدي لمحتوى البرامج المصاحبة بين متغيرين : الاستحقاق والتغيير، وهما مبدءان هامان. وكذلك الشأن بالنسبة لتنويع أشكال التواصل البيداغوجي ؛ إذ لا يزال الدرس الكلاسيكي هو المهيمن. ثم هناك مسألة تقوية تناسق التعلمات، ولو تعلق الأمر بنفس الشعبة مثلا، حيث يتعين أن يكون هناك تواصل بين الأساتذة، وأيضا فيما بين الطلبة. وأخيرا، يجب البحث عن التماسك بين مختلف التخصصات. في هذا الإطار، تم القيام بمجهود مهم حيث أحدثت في إطار النظام الجديد للدراسات الجامعية وحدات للتكوين العام، وهي بمثابة وحدات أفقية، كما أحدثت أيضا وحدات تمكن من الانفتاح على المحيط. ومن ثم، فإن مسألة مراجعة المناهج والبرامج هي في غاية الأهمية.

بالنسبة لمسألة اللغة، يبدو لي أن هناك بعض الخلط. فعندما نطرح مشكل اللغة، فإنه يتعين التمييز بين وضعية ووظيفة اللغة. فعندما نتحدث عن اللغة المدرسة، فإنه ليس هناك أي مشكل في أن يتم تدريس مجموعة من اللغات الوطنية والأجنبية، فالتحكم اللغوي هو مسألة إيجابية بالنسبة لجميع المتعلمين. غير أنه عندما نتحدث عن لغة التدريس، فهذه مسألة أخرى، هنا يجب أن يتم اتخاذ القرار. لقد ظل الميثاق غامضا بخصوص هذه النقطة، وهو غموض قاد إلى الوضعية الحالية التي تتسم بالجمود. فالمادة التاسعة التي تم تخصيصها للغات لم تُفَعَّل رغم أهميتها. وهنا أعتقد أنه يجب احترام مبدأ تنويع العرض التربوي والتكويني وأيضا العرض اللغوي، بمعنى إعطاء الفرصة للطلاب لاختيار شعبته وتخصصه وكذا لغة التدريس التي يريدها، بحيث يتحمل مسؤولية اختياره.

هناك مسألة أخرى تتعلق بالعالمية والكونية وعلاقتها بالخصوصيات. أعتقد أنه يتعين طرح هذا المشكل لأنه مشكل حقيقي وهام بالنسبة إلينا وبالنسبة لجامعتنا، لكن لا يجب أن يطرح المشكل بطريقة آلية، بمعنى أن المحلي والعالمي طرفان يقصي أحدهما الآخر ؛

بل الصحيح هو أن العالمي لا يقصي المحلي، والعكس صحيح. فالهم هو كيف يخدم ما هو كوني الجانب المحلي، وبالمقابل، كيف يمكن للمعطيات المحلية أن تساهم في تأهيل نظامنا التعليمي. إذن، يجب إرساء تدبير عقلاني واستشراقي لمنظومتنا الجامعية.

مصطفى بن الشيخ

ستنصب مساهماتي على مداخلة كل من الأستاذ إدريس خروز والأستاذ نور الدين مؤدب.

أشكر بداية الأستاذ خروز الذي لخص بشكل جيد وضع الجامعة المغربية من سنة 1970 إلى سنة 2000. بدون شك أنه، بوصفه متخصصا في الاقتصاد، كان من الضروري أن يعود قليلا إلى السياق التاريخي، وهو ما توفّق فيه.

أعتقد أن ما يهمنا الآن هو الجامعة المغربية في الفترة بين سنة 2000 والحاضر. هذه الجامعة التي يمارس فيها الآن عدد من الحاضرين، عرفت فترات من العمل الجيد والنتائج الإيجابية، كما عرفت بالمقابل بعض الاختلالات. بارتباط مع هذه الاختلالات، أريد أن أقدم ثلاثة اقتراحات. إنني أعتقد أنه من بين الأخطاء الكبرى التي نرتكبها هي أننا نريد أن نعالج كل الإشكالات في آن واحد؛ والصواب هو أنه يتعين العمل بالخيارات، علما أنه ليس هناك استقرار على صعيد الوزراء المتعاقبين على هذا القطاع، الذي عرف أكبر عدد من الوزراء منذ الاستقلال. الحقيقة أن السياسات المعتمدة في قطاع التعليم العالي لم تكن دائما سلبية، بل الواقع أن بعضا منها كان إيجابيا للغاية، لكن تنفيذها هو الذي كان سلبيا.

رجوعا إلى الاقتراحات الثلاثة التي ذكرت بالنسبة للتعليم العالي :

الاقتراح الأول يتعلق بالتكوين المستمر؛ فالمشكل الأساسي، سواء بالنسبة للأساتذة أم الإداريين، هو التكوين المستمر. الجميع متفق الآن على أن هناك مستويات متدنية بالتعليم العالي؛ فما العمل من أجل تأطير وتأهيل هؤلاء الأساتذة الشباب الذين لا يتجاوز عمرهم 35 سنة؟ نفس الأمر يطرح بالنسبة للمسيرين. هؤلاء يوجدون بين المطرقة والسندان؛

فهم مطالبون بالبحث عن تمويل لأنشطة الجامعة، وفي نفس الوقت، هم مطالبون بتسيير شؤونها الداخلية. هنا أذكر أن القانون المنظم للجامعات أعطى للرؤساء اختصاصات كثيرة، لكن السؤال المطروح هو: هل يقوم هؤلاء بتفويض جزء منها؟ إذن، فالتكوين المستمر شأن يهم الجميع: المسيرين والأساتذة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتواصل مع باقي الفرقاء، كالتقابات مثلا. فالمسير يجب أن يتوفر على تكوين كاف يمكنه من التفاوض دون الخضوع للمساومات، مع الدفاع عن الاختيارات العامة. بالنسبة للأساتذة، يجب أن ينصب التكوين على تأهيل هؤلاء عن طريق التواصل مع باقي الجامعات على المستوى الدولي.

العنصر الثاني الذي يتعين التركيز عليه هو التشغيل، وهنا يجب أن نكون واضحين؛ فجميع أنظمة التعليم الجامعي عبر العالم توازن بين التكوين والبحث. في بلادنا، لم نستطع قط أن نقيم هذا التوازن دائما؛ إذ يتم تغليب أحدهما على الآخر حسب الفترات. يمكن أن يتم التركيز مبدئيا على التكوين القائم على الجودة، وهو ما يفترض التركيز على تكوين الأساتذة، مع تجنب بعض القرارات المرتجلة من قبيل إحداث إجازات مهنية لا تحمل من هذا الوصف إلا الاسم. ففي هذه التجربة، لم يتم التمييز بين ما هو أساسي وما هو مهني، كما لم يساهم المهنيون في هذا التكوين. ويتم أحيانا إحداث ماستر فقط من أجل الحصول على التمويل مع نسيان أن الأهم هو تكوين الطلبة.

العنصر الثالث هو التقييم الذي يهم الجميع؛ فالجامعة لحد الآن لا تخضع للتقييم، سواء تعلق الأمر بالأساتذة أو بالمسيرين، وهناك صعوبة كبيرة في إرساء مثل هذا التقييم، وخاصة على مستوى التطبيق. هنا أذكر أنه كانت هناك مجهودات في موسم 1987-1988 في إطار توظيف الأساتذة الجامعيين حيث تم وضع شبكة للتقييم، لكن تطبيق هذه التجربة أدى إلى نتائج سلبية.

أختم بالقول إنه يجب الإشادة بأولئك الذين حاولوا في العشرة الأخيرة (2000-2009) قيادة سفينة جامعتنا في ظروف قاسية، مع العلم أن الوقت حان للوقوف عند الاختلالات الكبرى التي تعرفها الجامعة والنقاش بشأنها. فمع الاعتراف بكون جامعتنا مريضة، إلا أنها قابلة للعلاج عن طريق مبادرات دقيقة مع اعتماد خيارات واضحة.

أحمد بو حسن

لدي بعض الأفكار أود طرحها للتفكير والمناقشة، وهي كالتالي :

- قامت الجامعة المغربية على فكرة أساسية هي تكوين الأطر وملء الفراغ الذي تركه النظام الاستعماري الفرنسي على مستوى تدبير الإدارات العمومية.
- إن ما يميز الجامعات الأجنبية (ألمانيا، مثلاً)، هو كونها تمكن العالم والباحث من التفكير بحرية مطلقة، في حين أن الجامعة المغربية تبني اختياراتها على التوافق. لذلك، فإن الجامعة هي مجال للتفكير غير الخاضع لحدود وقيود السلطة السياسية، مما يمنحها قوتها ومكانتها الخاصة.
- عرف النظام التعليمي بالمغرب، منذ الاستقلال، ثنائية على مستوى اللغات التي يتم التدريس بها : عربية-فرنسية، لتظهر في المرحلة الحالية ثنائية التدريس باللغتين الفرنسية والإنجليزية. هذا الوضع يستدعي الآن بناء مفهوم جديد للجامعة المغربية، مما يعني ضرورة الحسم في جوهر الإشكال الذي هو في العمق ذو طابع سياسي.
- يستلزم استعمال مفهوم «التوافق» أثناء تحديد الاختيارات الكبرى مناقشة عميقة لتطعيم التفكير النظري والتصوري لفكرة الجامعة المغربية، بالإضافة إلى العمل على مراجعة التفكير في مفاهيم أخرى، من حيث توظيفاتها ودلالاتها السياقية، مثل : التحكم في اللغات، الهجين (hybride)، بيداغوجية التعامل مع التقويم، الخ.
- من بين المشاكل الأساسية التي تهدد اللغة، احتفاظها بأنماط التفكير الكلاسيكي، حيث نجد أنفسنا اليوم أمام أصولية عروبية وأصولية فرنساوية بسبب برامج مدرسية وأكاديمية تترك ما يتعلق بالدين جانبا، لتدريسه في المواد المُدرسة باللغة العربية، على سبيل المثال ؛ هذا وضع يظل بحاجة إلى إشباع اللغة بالأنساق العلمية المعاصرة والمتفاعلة مع مختلف المشارب الفكرية، وفي انفتاح على جامعات أخرى ذات مستوى عال.
- تظهر اليوم، الحاجة الملحة للفكر العلمي والفلسفة في الجامعة، ولتعزيز البعد العقلاني الذي تتم التضحية به حرصا للتوافقات.

سلمى المعدني

لدي بعض الأفكار التي أود الإشارة إليها في سياق هذه المائدة المستديرة، وهي كالتالي :

- يبدو أن التصور العام لمشاريع الإصلاح التعليمي الراهن قد يعيدنا لنفس الأخطاء التي تم الوقوع فيها في المراحل السابقة.
- هناك حاجة ماسة لوضع رؤية استراتيجية ومؤسسية مبنية على قرارات دقيقة وجريئة، وذلك بالنسبة لجميع القضايا المتعلقة بالتربية والتكوين : لغات التدريس، التوجيه قبل الالتقاء، التكوين، الخ.
- الحاجة إلى بناء القرارات السياسية على دراسات ميدانية مؤطرة داخل الجامعة، واستثمار الدراسات المنجزة في جميع التخصصات والمستويات الجامعية.
- تأطير بحوث ذات طابع براغماتي تتكامل فيها العديد من الشعب والتخصصات والجامعات، مع إمكانية تمويل البحث من طرف المنظمات الدولية.
- في اعتقادي، ليس من الضروري التفكير في وكالة تهتم بالبحث، لأن الجامعة هي المسؤولة عن قيادة وتوجيه البحث. يبقى فقط إصلاحها وخلق شراكات تمكن من تمويل البحث.
- العمل على ترصيد المكتسبات بشكل عقلائي، بدل إهمال المسؤولين للأعمال المنجزة والتراكمات التي تم تحصيلها من الأبحاث والدراسات العلمية في مختلف التخصصات.
- تتوفر كلية علوم التربية على بنيات للتكوين والتأطير والتقويم، لكنها تظل إلى حد الآن غير مُستغلة ولا تشتغل. كما أنها بحاجة إلى العمل بتنسيق مع جامعات أخرى من أجل أن توفر التكوين وإعادة التكوين للأساتذة الجامعيين، بشكل مستمر.

أمينة عوشار

باختصار شديد، سأحاول التركيز على بعض العوامل التي تبدو لي أساسية، منها :

- مسألة الانسجام على مستوى المشاريع المقدمة من أجل الترشح لمنصب رئيس جامعة ومنصب عميد كلية الذي يعمل في إطار جامعة معينة ؛ فهل هناك من علاقة منسجمة بينهما ؟
- هل صارت الوظيفة الأساسية للجامعة في المغرب تختزل في التكوين المهني للمهندسين، والأطباء والمحامين ؟ وهل لدينا مؤسسات للبحث العلمي ؟ أطرح هذين التساؤلين بالنظر لما يلاحظ من تراجع في عدد البحوث الأكاديمية، كما أن غالبية المسجلين في أسلاك الدكتوراه هم موظفون. معنى ذلك أنه ليس هناك ما يكفي من منح الدكتوراه للطلبة، مما يجعل من الحصول على الدكتوراه مجرد شهادة للترقي المهني لدى غالبية الموظفين. معنى ذلك، أيضا، أن البحث قد انتقل تطبيقه من سلك الدكتوراه إلى معاهد البحث التي تظل جد محدودة في المغرب. هناك ثلاثة معاهد فقط للبحث في جامعة محمد الخامس السويسي، ومعهدان بجامعة محمد الخامس أكادال، ومعهد واحد بجامعة محمد بن عبد الله بفاس ؛ مع العلم بأن البحث بالمعنى الدقيق للكلمة لا يتم بمعاهد البحث بالنظر لما خلفته المغادرة الطوعية في صفوف الأساتذة الجامعيين من نقص في الموارد والطاقت البشرية، الأمر الذي أضعف مكانة ومردودية البحث العلمي. أدت هذه الوضعية أيضا إلى انتقال مشاريع البحث إلى مؤسسات البحث الموجودة خارج الجامعة، حيث نجد معاهد بحث جامعية مثلا، لا تتوفر سوى على خمسة باحثين وأخرى خارجية تتوفر على خمسة عشرة باحثا، مما يحد من مصداقية البحث العلمي في المغرب.
- هناك أيضا نقص في الموارد البشرية وفي تمويل الأبحاث العلمية، ولاسيما في العلوم الاجتماعية والإنسانية. على سبيل المثال، من يستطيع تمويل بحث عملي في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمدينة خميس الزمامرة ؟ أعتقد أن مسؤولية التمويل من الفروض أن تتحملها كل من الجماعات المحلية والجامعة والدولة، بدل المنظمات الدولية.

- لا يزال مشكل تعقد المساطر الإدارية يعيق بحدة انفتاح وتبادل الخبرات بين الجامعات في المغرب. أعطي مثالا على هذا : لا يمكن لمسؤول عن مسلك أو ماستر جامعي أن يؤدي مصاريف النقل لزميل له من جامعة أخرى، من أجل تقديم محاضرات معينة لطلبته.
- هناك حاجة ملحّة إلى وضع معايير لتقويم التأطير الأكاديمي والإنتاج العلمي مثلا، بالنسبة للأستاذ أو المؤسسة التعليمية، إذ ما يلاحظ هو إعطاء الأهمية القصوى للجانب المادي على حساب الإنتاج العلمي أثناء مقارنة الكليات ومدى إشعاعها الخارجي.

محمد الدكالي

الملاحظ في العديد من الجامعات في المغرب هو عدم تمكن الأستاذ من المادة التي يحضّرها ومن المعلومات التي يتوفر عليها، إضافة إلى غياب ثقافة الكتاب، على خلاف المجتمع الفرنسي مثلا، الذي يولي عناية كبرى للقراءة بهدف الرفع من مستوى التلاميذ وفي جميع المناطق، بما فيها النائية منها.

أما بالنسبة للغة التدريس، فإن الفرنسية هي جزء من الإرث المغربي، بالرغم من ذلك، يبدو أن الفصل بين لغات التدريس في التعليم المدرسي والتعليم العالي يزيد من تعقيد الوضعية ويطرح التساؤل حول استمرار مثل هذا التناقض في النظام التعليمي.

ما يطغى على الجامعة في المغرب حاليا، هو المطلب المادي على حساب جودة التكوين والبحث. كما أن المغادرة الطوعية ساهمت في تفاقم الخصائص الحاصل في الأساتذة الباحثين المتميزين. إضافة إلى ذلك، إن تراجع مستوى التلاميذ الوافدين من أقسام البكالوريا على الجامعة راجع أيضا إلى ضعف تكوين المدرسين والأساتذة، مما يفسر تفشي ظاهرة الغياب في صفوف الطلبة، لأن الغياب هو إحدى الوسائل المعبّرة عن التملص من حضور المحاضرات. مقابل ذلك، نتساءل كيف يمكن أن نقبل وجود العديد من تخصصات الماستر التي تدرس ما يناهز 16 مادة وتُلزم الطالب بالقيام بالبحث !

من أجل تجاوز هذه الوضعية المزرية، يبدو أن الحوار ما بين الأساتذة يظل ضروريا، كما أن تفادي وضع الاعتبار المادية على قائمة الأولويات يظل العلاج الأنسب لهذه المسألة، ناهيك عن وجوب العمل على إنهاء سياسة التوافقات الشكلية التي من شأنها تغيير منظورنا لإصلاح الأوضاع الراهنة.

محمد العيادي

شخصيا، قرأت نص إدريس خروز واستمعت لعرضه، وأعتقد أن هناك تكاملا على مستوى التشخيص وعلى مستوى المقترحات والحلول التي قدمها في ما يخص قضايا الجامعة المغربية. لقد روعي في اللجان والهيئات المكلفة بإصلاح التعليم، التكوين السياسي والانتماءات السياسية المتناقضة والمختلفة وذات الاتجاهات المتعددة، التي تخرج في نهاية المطاف بمشاريع تطغى عليها الشعارات العامة. وأظن أن سياسة البحث عن توافق وطني فيما يتعلق بالتعليم كان من ضمن الأسباب الأساسية لتراجع التعليم. فالتعليم رهين بسياسة تتحمل مسؤوليتها وزارة التعليم ولا حاجة للبحث عن توافقات لكل التيارات السياسية.

فيما يتعلق بالتعريب، أظن أنه عندما نتحدث عن الجامعة، فهي مجتمع للمعرفة، والمعرفة كونية؛ ليست هناك معرفة محلية. هناك قيم كونية لا تتعارض مع القيم الوطنية، في كل المجتمعات هناك قيم محلية تجسدها القومية والهوية، إلا أنه ليس هناك تعارض بينها وبين ما هو كوني، ولا يجب أن نجعل القيم الكونية في مواجهة القيم الوطنية، وهذا شيء أساسي يجب التأكيد عليه.

فيما يتعلق بالجامعة، وقد تضمنت ورقتنا الأستاذ خروز والأستاذ بنعمور توصيفا تاريخيا لتطور الجامعة، أظن أن الجامعة حققت في المرحلة الأولى (من الاستقلال حتى الثمانينات من القرن العشرين) هدفين أساسيين: الهدف الأول هو إشباع حاجات المجتمع المستقل من الأطر، والهدف الثاني هو الارتقاء الاجتماعي. وهذان الهدفان لم تعد الجامعة المغربية تضمنهما، علما أنهما شكلا الأساس الذي بنيت عليه، وأساس تلك النظرة الإيجابية

التي حظيت بها الجامعة في السابق، حيث كانت مصدرا لولوج سوق الشغل وللارتقاء الاجتماعي. أما الآن، فقد أصبحت نظرة المجتمع للجامعة سلبية بسبب عدم تحقيقها لهذين الهدفين، علما أنه إذا أخذنا نسبة التغطية الجامعية بالنظر إلى النسيج الديموغرافي، نجدها أقل نسبة على الصعيد العالمي وحتى على الصعيد الإقليمي والقاري، لكن في نفس الوقت، نجد هذه المفارقة بين عدد خريجي الجامعة ونسبة البطالة المرتفعة.

أريد أن أتوقف هنا عند النموذج الجامعي فقط، دون الحديث عن التعليم العالي بصفة عامة، وأقصد هنا نموذج الكليات المقتبس من فرنسا التي بدأت تتراجع عنه مؤخرا. بنيت الجامعة في البداية على ثلاثة أقطاب أساسية وهي الحقوق، الآداب والعلوم، ثم تفرعت عنها باقي التخصصات. هذا النموذج تكرر في بناء كل الجامعات بالمغرب، مما يعني أن هناك إعادة إنتاج لنفس النموذج. العنصر الثاني هو أننا خلقنا كليات الحي؛ فنحن نتوفر الآن على كليات للأحياء، وأصبحنا نلزم الطلبة بالتسجيل في الكليات التي ينتمي إلى دائرتها التربوية مقر سكنهم. إذن، لقد تم خلق نموذج للكليات لم نعرفه في السبعينات، حيث كان الطالب يغادر مدينته للتسجيل والدراسة في الجامعة.

بالنسبة لمسألة اللغة، أظن أنها متشعبة. تكلمنا عن مسألة التعريب، وأعتقد أنه تعريب إيديولوجي، تقليداني. ولكن ما يطرح الآن ليس مسألة التعريب ولكن مسألة ضعف اللغة. تحدث الأستاذ بوكوس عن غياب التشخيص، أعتقد أن هناك دراسات تشخيصية وميدانية عن الجامعة، المشكل أنها لم تخرج للعموم، ومن المعطيات التي أسفرت عنها هذه الدراسات بالنسبة لوضعية هيئة التدريس أننا نتوفر على هرم مقلوب، هيئة التدريس تتكون في غالبيتها من الأساتذة، ولا يوجد هناك إلا قلة من الأساتذة المساعدين، الأمر الذي لا يشجع على البحث، لأن وضعية الأستاذ مستقرة منذ البداية.

أشير إلى قضية أخرى تتعلق بالجامعة ومحيطها، وهنا أيضا توجد مفارقة تتعلق بخريجي الجامعة: هناك مشغولون يبحثون عن خريج بمواصفات معينة لكن لا يجدونه، وهناك خريجون يجدون منافذ إلى سوق الشغل، لكن ليس داخل المغرب وإنما بالخارج (حالة خريجي معاهد تكوين المهندسين)، ثم هناك خريجون لا يجدون شغلا. من ثم، فإن هذه المعضلة ترتبط ليس فقط بالجامعة، وإنما أيضا بالمحيط الاقتصادي الذي لا يستجيب للحاجة في مجال الشغل.

نقطة أخرى تتعلق بالتدريس والبحث. يمكن الجزم هنا بأن 90% من الأساتذة الجامعيين هم مدرسون جامعيون لا يقومون بالبحث الجامعي، وهذا لا يمنع أن هناك مبادرات للبحث، لكنها تبقى شخصية. هذا الأمر ينطبق أيضا على مختبرات البحث الموجودة بكليات العلوم مثلا، إذ ليس هناك تنسيق بين الباحثين سواء داخل الكلية نفسها أو بين الكليات. والغلاصة أن التعليم العالي ببلادنا لا يقوم بالبحث كما يجب، وإنما بطريقة هامشية وبناء على مبادرات شخصية.

أما موضوع انغلاق الجامعة على نفسها بالنسبة لمحيطها وموقفها تجاه المحيط العالمي، فالمدرسون في الجامعة لا يتحركون لا بين الجامعات ولا في المحيط الخارجي، والجامعات المغربية، وهذه من النقط السوداء، لا تستقبل الأجانب، بحيث لا توجد إمكانية لاستقطاب كفاءات أجنبية للتدريس بالجامعة المغربية لمدة محدودة مثلا. هناك إذن انغلاق للجامعة على كل المستويات.

على المستوى العام، يمكن أن نتحدث أيضا عن جانب من السلبيات التي ورثتها الجامعة، فنذكر هذه الثنائية بين التكوينات الأدبية والتكوينات العلمية، مع العلم أن الخلفية البيداغوجية المطبقة على التخصصين هي واحدة بحيث تعتمد على التلقين والحفظ.

من ناحية أخرى، يمكن القول إن المشاكل والأمراض الموجودة بالتعليم المدرسي تنتقل إلى التعليم الجامعي، وبالتالي فإن أي إصلاح جامعي لا يمكن أن يتحقق بدون إصلاح المنظومة بصفة عامة.

مسألة أخرى تتعلق بالتمويل التي يكثر بشأنها النقاش بالنظر إلى أنها تنطوي على جانب سياسي. أعتقد أن ما أثاره الزملاء بخصوص ضرورة إلزام اليسورين بأداء مصاريف التمدريس بالجامعة يدخل في إطار مبدأ المساواة. ومع ذلك، فهذا غير كاف لأن الجامعة في حاجة إلى تمويل من نوع آخر، مثل الشراكة، احتضان القطاع الخاص، الخ. إن التمويل العمومي محدود وغير كاف للاستجابة لحاجات الجامعة، فالأمر يتطلب إيجاد حل مناسب، ويجعل من مسألة الأداء جزءا من تمويل الجامعة.

ردود المحاضرين

نور الدين مؤدب

لدي ملاحظتان اثنتان : الأولى : ما من شك أن المغرب يجهد مؤهلاته وقدراته المتنوعة من الأساتذة الباحثين العاملين في الخارج. مقابل ذلك، نجد الصين، مثلاً، تخصص الملايين من الدولارات لجلب مواردها البشرية القيمة في أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما. في حين أن ما يلاحظ في المغرب هو استمرار تجاهل الباحثين المغاربة المقيمين بالخارج، وهدر هذه الطاقات المتاحة. الثانية : ضرورة العمل على وضع إطار مرجعي للأستاذ الباحث يضمن له العمل في إطار يتلاءم وتطلعاته العلمية والمهنية.

إدريس خروز

يبدو أن إصلاح الجامعة في المغرب، اليوم، قائم على نوع من التوافق، إذ يلاحظ انخراط واسع على مستوى الخطاب، في حين أن التطبيق يظل محكوماً بتوافق شكلي في الغالب. كما أن غياب الجامعة في العديد من مشاريع البحث (برنامج ميدا 2، مثلاً)، والاعتماد المتزايد على الخبرات الدولية (البنك الدولي، مثلاً)، ناهيك عن المستحقات المالية التي تخصص للخبير الدولي مقابل ما يقدم للخبراء المغاربة، بما في ذلك الأولوية التي تمنح لمكاتب الخبرة الأجنبية التي تتعامل مع الخبير الوطني، يجعله مجرد مكلف بالجوانب الإدارية لتدبير المشاريع لا غير؛ كل هذا يزيد من تراجع مكانة الجامعة في المجتمع ويضعف انفتاحها على العالم الخارجي.

بالنسبة لنظام الإجازة-الماستر-الدكتوراه المعمول به في الجامعات بالمغرب، يطرح السؤال عن جدوى استدعاء أساتذة من خارج الجامعة، في حين أن هناك أساتذة في الإحصاء، والجغرافيا، والرياضيات مثلاً، هم من داخل نفس الجامعة ولا يتم استثمار مؤهلاتهم وتخصصاتهم للقيام

بنفس العمل. زد على ذلك الإجازات المهنية التي تنتشر في العديد من الجامعات وتساءل عن التكوين الذي توفره، ومدى مصداقية الدبلومات التي تمنحها للخريجين. معنى ذلك أن الهاجس المادي يتزايد في أوساط الأساتذة على حساب المهام العلمية والبحثية بالأساس.

عبد العالي بنعمور

يمكن من خلال الدراسات المقارنة معرفة ما يجري في بلدان أخرى في ما يخص المرجعيات التي تعتمدها كل جامعة على مستوى التصورات والقيم التي تشتغل بها. في المغرب، نتساءل، هل يمكن الحديث عن قيم الديمقراطية والكونية داخل الجامعة؟ في اعتقادي، إن هاتين القيمتين هما ملك للجميع، وبالتالي يمكن إدماج الخصوصيات المحلية فيما هو كوني، مع الاشتغال عليه بالطبع لتطوير المؤهلات والمكتسبات المشتركة.

تمت الإشارة إلى مسألة الإصلاح. في مجتمعنا، نتحدث كثيرا عن التشخيص بدل اقتراح الحلول المناسبة، على الرغم من أن التشخيصات تظل جديدة ومن ثم، يتم التخلي عن إنجاز المشاريع أمام غياب اقتراحات عملية.

بالنسبة لمسألة التوافق، بالطبع يظل الجانب السياسي والمصالح الشخصية تفرض كل منهما تأثيرها على صناعة القرار، لكن ذلك لا يلغي الإصغاء إلى الباحثين، ورغم ذلك، أود الإشارة إلى أننا مازلنا بحاجة إلى قيادات قادرة على اتخاذ القرارات الملائمة.

رحمة بورقية : كلمة ختامية

في خضم هذه الإشكالات والتساؤلات ووجهات النظر المهمة التي تم تبادلها، نظل بحاجة إلى إجابات وافية عن التساؤل التالي : هل يمكن أن نُعرف الجامعة من خلال مقارنة تحليلية؟

نطرح هذا التساؤل لأنه من النادر ما نجد وزيرا يؤلف كتابا، وفي المقابل، قليلة هي الكتابات حول الجامعة التي يمكن له الاطلاع عليها. فهل الكتابة في موضوع الجامعة «طابو»؟

ما من شك أن المواضيع التي تم تناولها في هذه المائدة المستديرة تفتح العديد من الأوراش الهامة، كما أن هناك وحدة مركبة من التصورات والمقاربات التي تجعلنا نفكر في الجامعة من زاوية دينامياتها. بالطبع، هناك تحولات تستدعي التحليل والفهم، ولا أعتقد أن المنهج المقارن قد يساعدنا على تحقيق ذلك، بل ذلك ممكن من خلال مقاربتها من داخل منطقتها الداخلي وفي علاقة بجوانب معينة من مكونات الجامعة.

إن مقارنة الجامعة المغربية من منظور تاريخي يرصد التوافقات والقطائع، من شأنه أن يساعدنا على فهم العديد من الوقائع والتحوليات. مثلا، مع بداية الاستقلال، كانت هناك قطيعة مع الجامعة التي تأسست في مرحلة الاستعمار، مع العلم أنها كانت قطيعة متدرجة، بمعنى آخر، يمكن القول إنها قطيعة مع نوع من الاستمرارية. أما في المرحلة الممتدة ما بين الثمانينات والتسعينات، فقد عرفت الجامعة في المغرب جمودا كبيرا، لكن مع بداية الألفية الثالثة، بدأ إصلاح التعليم العالي الذي قيل عنه أنه فشل في حين أن ما جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين بخصوص الجامعة، مثلا، يعتبر بمثابة توجهات كبرى كانت بحاجة إلى برامج لتفعيلها، ويأتي البرنامج الاستعجالي الآن ليقدم التدابير الإجرائية لتفعيل مقتضيات الميثاق.

من هنا، يتضح أن الجامعة في المغرب تظل حاملة لتاريخ من القطائع والتوافقات التي تحتاج للدرس. وحينما نتوجه إلى داخل الجامعة، من الضروري استحضار مكانة الفاعلين (أساتذة، نقابات، طاقم إداري...) ودورهم في مقاومة الإصلاح، كما لو أن هناك رغبة في عدم معانقة التغيير المنشود.

يضاف إلى ذلك، ضرورة التساؤل حول ما يلي :

ما مدى تملك المجتمع للجامعة في المغرب ؟

ما هي أنماط التدبير المعمول به في الجامعات بالمغرب ؟

ما مدى نجاعة استنساخ الجامعات في العديد من المدن المغربية ؟

هل هناك نموذج أم نماذج متعددة للجامعات في المغرب ؟

ما مدى نجاعة التفكير في وكالة مستقلة لتقويم الجامعات في المغرب ؟

هذه بعض الأفكار والتساؤلات التي من شأنها إغناء التفكير وتعميق النقاش لمقاربة العلاقة بين الجامعة والمجتمع، في اتجاه المزيد من التحليل وفهم فكرة الجامعة في المغرب.